EXTRACTED OIL & DERIVATIVES CO.
ISO 9001 - 14001
Head Office : 35 Suez Canal Ave., Moharam Bek, Alex.
Tel. : 002 03 3817928 - 3816326
002 03 3818089 - 3817259
Fax : 002 03 3813199
Marketing Sector : Tel. : 3817259 - 3818093
E_mail : extractedoils@hotmail.com

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١ - ١٤٠٠١
المركز الرئيسى : ٣٥ ش قنال السويس - محرم بك
تليفون : ٣٨١٧٩٢٨ - ٣٨١٦٣٢٨ / ٠٣
٠٣/٣٨١٨٠٩٣ - ٣٨١٧٢٥٩
فاكس : ٠٣/٣٨١٣١٩٩
قطاع التسويق : ٣٨١٦٩٥٤ - ٣٨١٨٠٩٣
ص.ب. : محرم بك

الإسكندرية في 2025/12/7

السادة / البورصة المصرية

قطاع الافصاح - الاسكندرية

تحية طيبة وبعد ،،،،،

بالإشارة الى القوائم المالية السنوية فى 2025/6/30 والمرفق بها تقرير مراقب الحسابات الجهاز المركزى للمحاسبات والسابق إرسالها لسيادتكم صباح يوم 2025/12/1 .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات الجهاز المركزى للمحاسبات (المعدل) والوارد إلينا بتاريخ اليوم 2025/12/7 .

وتفضلوا بقبول وافرالتقديروالاحترام ،،،،،

العضو المنتدب (التنفيذى)

كيميائى / محمد رفعت حجاب

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة
حسابات الصناعات الغذائية

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
الصناعات الغذائية
صادر ٧ /١٢/ ٢٠٢٥
رقم الصادر ٤٦٣
مرفقات ٢٩

السيد المحاسب/ العضو المنتدب التنفيذى
شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

تحية طيبة وبعد ...

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة في ٣٠يونية ٢٠٢٥موضحاً بالرأي .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في ٧ / ١٢/ ٢٠٢٥

وكيل وزارة
القائم بعمل مدير الإدارة
"محاسب/ صباح يوسف جا

مرفقات : -

تقرير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية
لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونية ٢٠٢٥

السادة/ مساهمي شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها "شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيه ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات الحصول علي أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأى المتحفظ

تم جرد الأصول الثابتة البالغ قيمتها الدفترية نحو ٦٦,٢٣٥ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك والاضمحلال بنحو ٢٢٥,٨١٦ مليون جنيه) ، كما تم جرد المخزون البالغ قيمته نحو ٤١٣,٦٩١ مليون جنيه ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة إدارة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري في حدود الإمكانيات المتاحة، وقد تم تقييم المخزون وفقاً للأسس المتبعة في السنوات السابقة كما تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنة السابقة، وقد تلاحظ ما يلي:

١. تضمن حساب الأصول الثابتة -آلات متوقفة وغير مستغلة منذ سنوات بلغت تكلفتها طبقاً لحصر الشركة نحو ٤٨,٥٥٩ مليون جنيه تبلغ قيمتها الدفترية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١,٧٨٤ مليون جنيه، قدرت الشركة الاضمحلال في قيمتها بنحو ٤٢٥ ألف جنيه طبقاً لآخر لجنة مشكلة لتحديد القيمة الاستردادية ودون أن توضح بتقريرها المؤرخ ٢٠٢٠/٦/١٥ الأسس التي استندت عليها في الإبقاء على القيمة الاستردادية للأصول دون تغيير.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يتعين دراسة الاستفادة من تلك الأصول أو التصرف الاقتصادي فيها بما يعود بالنفع على الشركة مع مراعاة التطبيق الصحيح للفقرة (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "الاضمحلال في قيمة الأصول" والتي أوجبت تحديد القيمة الاستردادية في نهاية كل فترة مالية.

٢. تتضمن الاصول مبلغ نحو ١٥٨الف جنيه قيمة طلمبه مراحل افقية ايطالي ٣ فاز بالماتور واردة من المورد حلمي قديس تلاحظ بشأنها بعض الملاحظات التي تشير الي القصور الشديد في الرقابة الداخلية في الشركة **كما يلي :-**

أ ـ تقرير الفحص رقم ٥٠٦ بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٧ موقع عليه بالمطابقة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢ أي انها تواجدت تحت الفحص والاضافة لمدة وصلت اكثر من سنة واربعة اشهر دون مبرر ٠

ب ـ تم صرفها لمصنع دمنهور بأذن صرف رقم ٤٧٧ في ٢٠٢٣/٦/١١ وتم صرف مستحقات المورد بالكامل بالشيك رقم ١٩٦١٨ بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٣٠ أي قبل محضر الفحص والاضافة المشار اليه عالية المؤرخ في ٢٠٢٤/١١/٢ ٠

جـ ـ لم يتم عمل اذن اضافة للطلمبة المذكورة بسبب وجود عيوب في الموتور وقام المورد بتغيير الموتور المطلوب ولم يتم حسم الموضوع ختي تاريخه ـ طبقا لخطاب رئيس قطاع المخازن ـ ومع ذلك تم رفعها للاصول في ٢٠٢٤/١٠/٢٦ دون سند ٠

يتعين تحديد المسئولية بشأن تواجدها في الفحص اكثر من سنة واربعة اشهر وصرف مستحقات المورد قبل الفحص وظهور عيوب بها لم تحسم حتي تاريخه مع ضرورة العمل علي مصادرة ضمان الاعمال البالغ نحو ١٦ الف جنيه حفاظا علي اموال الشركة ٠

٣. بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري نحو ١٦,٥٢١ مليون جنيه منهم نحو ١٤ر٢٤٦ مليون جنيه معدات وردت للشركة منذ فترات ولم يتم استخدامهما ، وبالمراجعة تبين الأتي :

٣/١ تضمن الرصيد نحو ٧,٢٨٦ مليون جنيه تكلفة إعادة تأهيل المذيب رقم ٣ بمصنع دمنهور على الرغم من الانتهاء من تنفيذ الأعمال في مارس ٢٠٢١ دون تحرير محضر استلام ابتدائي ونشير في هذا الصدد الي :ـ

أ ـ لم يتضمن الرصيد ما تكبدته الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤ /٢٠٢٥ والبالغ نحو ١١٩ ألف جنيه قيمة ما تم تركيبه بالجهود الذاتية بمصنع دمنهور لتشغيل المذيب وقد تبين عدم قيام الشركة بالرجوع علي المورد بهذا المبلغ وعدم مصادرة خطاب الضمان البالغ نحو ٧٠ الف يورو بالرغم من العيوب الظاهرة بالمذيب منذ تركيبة ٠

ب ـ لم يتم تحرير محضر استلام ابتدائي للمذيب ولن يتم رفعه للأصول واحتساب مصروف الاهلاك عنه حتي تاريخه بالرغم من تشغيل المذيب في ٢/١٨ / ٢٠٢٥ لصالح العميل ابو المضاوي الذي قام بتوريد كمية ٨٦٨ر١٥٤٢ طن بذرة قطن خلال الفترة من ٢٠٢٥/٢/١٨ حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠ واستخراج كمية كسب بذرة القطن المستخلص حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٨٦٨ر١٣١٩ طن وانتاج كمية زيت بذرة القطن حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠ بنحو ١١٥ر١٩٢ طن ٠

يتعين تحديد أسباب عدم تحرير محضر استلام ابتدائي حتي تاريخه واتخاذ اللازم بشأن مستحقات الشركة لدي الغير خاصة ان المذيب ظهر به عيوب منذ تركيبه مع دراسة الاضمحلال وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.

٣/٢ تضمن الرصيد نحو ٦,٢٦٣ مليون جنيه تكلفة الاعمال الميكانيكية لإعادة تأهيل وحدة التكرير المستمر بمصنع دمنهور بالرغم من ورود قطع الغيار المستوردة لهذا المشروع منذ ٢٠٢١/٢/٦ وتم تركيب بعضها بالجهود الذاتية في شهري ٧ ، ٢٠٢٤/٨ (بقيمة نحو ١٤٢٣٩٠ يورو) وبعد الانتهاء من التركيب افاد خبير شركة جيا بان جميع الاجزاء الداخلية لجهازي الطرد المركزي بها تآكل وتحتاج الي التغيير بالكامل وبالتالي ما زالت الوحدة تحتاج الي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قطع غيار داخلية حتي يمكن البدء في تشغيلها مما يعد استثمارات مالية غير مستغلة حتي تاريخه.

يتعين دراسة ما سبق والعمل علي تلافيه .

٣/٣ تضمن الرصيد نحو ٢٣٨ الف جنيه قيمة عدد ٣ فلوميتر تم توريدهم لمصنع محرم بك في ٢٠٢١/٥/١١ وتبين عدم مطابقتهم للمواصفات وافاد القطاع الفانوني بالشركة انه شابت الاوراق سقوط المواعيد التي يحق للشركة خلالها الرجوع علي المورد حيث تسقط بالتقادم دعوي الضمان اذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع ولو لم يكتشف المشتري العيب الا بعد ذلك .

يتعين تحديد المسئولية بشان سقوط حق الشركة لدي مورد الفلوميترات وتحميل قيمتهم علي الخسائر الغير عادية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

٥/٤ يتضمن الرصيد نحو ٧١١ الف جنيه قيمة كل من :ـ

* أمر الاسناد الصادر للمورد شركة زد تك للخدمات الاستشارية والمعلوماتية بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٧ الصادر علي قوة المناقصة رقم ٩٧ في ٢٠٢٢/١١/٢١ والخاص بتصميم الهيكل التنظيمي الالكتروني للعمل بالشركة وفروعها .
* اوامر التوريد أرقام ١٤٢ في ٢٠٢٤/٩/٢٨، ٣٢٣ / ٣٢٤ في ٢٠٢٤/١٢/٢٥ ، لذات المورد لتوريد اجهزة كمبيوتر وشاشات وسيرفرات لتواكب المنظومة الالكترونية الجديدة .

وقد شاب تعاملات الشركة مع أوامر الاسناد وأوامر التوريد المذكور عاليه بعض الملاحظات نوردها فيما يلي :ـ

ـ تضمن أمر الاسناد المذكور عاليه عدد ٩ برامج للمنظومة بالرغم من وجود امثالهـــــــــــم (القديم منهم) وتعمل بكفاءة حيث صدرت من خلالهم الميزانية المعتمدة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وما قبلها من ميزانيات الشركة ولم نقف علي اسباب تصميم هيكل تنظيمي الكتروني جديد وشراء اجهزة تواكبه حيث لا يوجد طلب شراء يبرر الشراء بالمخالفة للمادة رقم ٢٣ من اللائحة المالية للشركة والتي تنص علي انه لا يجوز ابرام صفقة شراء الا بناء علي طلب كتابي يقدم من الجهة الطالبة الادارة العامة / المصانع / القطاعات الأخرى ...الخ الي قطاع الاحتياجات علي النموذج المعد لذلك والذي يشمل ....الخ .

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢ تم عمل محضر استلام نهائي لمشمول امر الاسناد المذكور معتمد من الاستاذ / رئيس القطاع الاداري والاستاذ / مدير ادارة الصيانة (دون وجود عضو مالي وهندسي وفني خاص بالبرنامج نفسه " السوفت وير") ويفيد الاستلام النهائي بالانتهاء من جميع بنود أمر الاسناد (٩ بنود) وتنزيل وتشغيل البرامج الخاصة بالمنظومة وتدريب العاملين عليها وهي تعمل بحالة وكفاءة جيدة ولا مانع من استلام الاعمال وصرف مستحقات المورد وهو ما يخالف واقع الحال حيث تبين عدم قدرة القطاع المالي علي اصدار الميزانية عن طريق البرنامج الجديد وتم اعداد الميزانية بالبرنامج القديم (برنامج مشالي / كما هو واضح في ميزان المراجعة والمرفقات المقدمة لنا في ٢٠٢٥/٦/٣٠) وهو ما يخالف للبند رقم ٥ من امر الاسناد حيث لم تنفذ خطة العمل المذكورة حتي تاريخ اصدار الميزانية ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

ـ ينص البند ٩ من امر الاسناد المذكور علي ان المورد مسئول عن تشغيل المنظومة علي اجهزة الشركة **كما هي بحالتها** وهو ما يخالف واقع الحال حيث قام المورد بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣ بمخاطبة الشركة بضرورة توفير اجهزة كمبيوتر بمواصفات تواكب المنظومة الجديدة وقدم لها عروض اسعار وبالفعل قامت الشركة بإسناد توريد عدد ٣٩ جهاز + ٢ سيلفر + ١٠ شاشات لذات المورد بإجمالي مبلغ نحو ٦٦٣ الف جنيه (بصفته الاطول ضمان وليس الارخص سعرا) .

وقام السيد / مدير ادارة الصيانة بالشركة بتوزيع الاجهزة والسيرفرات والشاشات علي الاقسام الادارية والمالية في شهر ٦ /٢٠٢٥ اي بعد مرور اكثر من ٨ أشهر من تاريخ ورودهم مما اضاع علي الشركة فرصة الاستفادة من كامل فترة الضمان المذكورة بالبند رقم ٣ من امر أحمد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاسناد وهي ١٥ شهر من تاريخ تنزيل البرامج في ٢٠٢٤/١٢/٥ (تاريخ الاستلام الابتدائي) وتنتهي في شهر ٣ / ٢٠٢٦ .

يتعين تحقيق الامر والتصويب ومراعاة الاثر علي الحسابات المختصة

٤. بلغ اجمالي قيمة المخزون في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٤١٣,٦٩٨ مليون جنية وقد تبين بشأنه ما يلي :-

أ- تضمن المخزون نحو ٩,٠٨٣ مليون جنيه قيمة أصناف راكدة وبطيئة الحركة وتالفة طبقاً لاخر حصر قامت به الشركة في ٢٠٢٢/١٢/٥، وقدرت الشركة الانخفاض في قيمتها بنحو ٦,١٧٣ مليون جنيه، ودون أن يتم وضع خطة للاستفادة منها بالاستخدام أو البيع . وقد تبين وجود بعض الاصناف الراكدة بمخازن التعبئة والتغليف يعود تاريخ توقف الصرف منها لنحو ٨ سنوات وغير مدرجة بحصر الشركة والبالغ قيمتها نحو ١,٥٤٠ مليون جنيه .

يتعين حصر الحالات المماثلة واعادة دراسة قيمة الانخفاض في قيمة المخزون الراكد في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة المصرى رقم (٢)"المخزون" والتصرف الاقتصادى فيه واجراء التصويبات اللازم لاظهار قيمة الحسابات على حقيقتها في ٢٠٢٥/٦/٣٠ لما لذلك من اثر على نتائج الاعمال.

ب- بلغ رصيد مخزن المخلفات فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١٥ ألف جنيه (جميعها بمصنع محرم بك) ولم توافنا الشركة ببيان تفصيلي (كمية ، قيمة) لاصناف ذلك المخزن ولم تتضمن الايضاحات المتممة اسس تقييم تلك الاصناف وقد تبين قيام الشركة بعقد مزاد علني يوم ٢٠٢٥/٩/١ لبيع بعض المخلفات بمصنعي محرم بك ودمنهور اسفر عن بيع بعضها بنحو ١,٥٣٤ مليون جنية (منها نحو ١,٤٥٤ مليون جنية تخص دمنهور ولم تدرج الشركة اي قيمه لتلك الاصناف في ٢٠٢٥/٦/٣٠ علي الرغم من وجودها بكشوف الجرد السنوي) .

يتعين استيفاء الافصاح اللازم واجراء التصويب في ضوء ذلك ونتائج الجرد السنوي ومراعاة اثر ذلك علي القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

٥. بلغ إجمالي أرصدة العملاء وأوراق القبض والمدينون في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٤٥,٠٣١ مليون جنيه تبين بشأنها مايلى : -

أ- منها أرصدة متوقفة منذ سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٤,٥١٤ مليون جنيه ، ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية، وقدرت الشركة الانخفاض في قيمتها بنحو ٦,١٧٩ مليون جنيه .

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونيات مع دراسة الانخفاض في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية".

ب- بلغ رصيد الحسابات المدينة لدي المصالح والهيئات نحو ٩,٤٩٧ مليون جنية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وقد تضمن ما يلي:-

- نحو ٥,٣٣٣ مليون جنية باسم مصلحة الضرائب المصرية (دفعات مقدمة) في حين بلغت قيمة الدفعات والفوائد خلال العام نحو ٣,٨٤٣ مليون جنية بفرق قدره ١,٤٩٠ مليون جنية أحمر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- نحو ٤٨١ الف جنية باسم مصلحة الضرائب المصرية (ضرائب عقارية) قيمة سدادات خلال عام ٢٠٢٢ ولم يتم المصادقة بشأنها ، ولم تقم الشركة بتحميل مصروفاتها بقيمة الضرائب العقارية المستحقة علي مصانعها خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ استنادا الي قراري مجلس الوزراء رقمي ٦١ لسنة ٢٠٢٢ و ٣ لسنة ٢٠٢٤ بتحمل وزارة المالية قيمة تلك الضريبة دون الحصول علي الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب .

يتعين بحث ما سبق واتخاذ اللازم للحصول علي الشهادات المذكورة ومصادقة مصلحة الضرائب المصرية على تلك الارصدة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

- نحو ١,٤٢٤ مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات لمنتج المارجرين مرحل منذ سنوات مقام بشانها دعوي قضائية ولم نواف بموقف تلك الدعوى وقدرت الشركة الانخفاض في قيمتها بنحو ١٥٣ الف جنيه **(وعند اعداد القوائم المالية النهائية الواردة للإدارة برقم (٥٨٠) في ٢٠٢٥/١١/٦ قامت الشركة بتخفيض قيمة الانخفاض الذي تضمنته القوائم المالية الواردة للادارة برقم (٢٦١) في ٢٠٢٥/٨/٢١ البالغ نحو ١,٤٢٤ مليون جنية دون مبرر ليصبح نحو ١٥٣ الف جنيه وعلي الرغم من تحفظ أعضاء لجنة المراجعة علي ذلك بجلسة مجلس الادارة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٤)** .

يتعين موافاتنا بموقف الدعوي القضائية ودراسة قيمة الانخفاض في قيمة الرصيد المدين في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

ج- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخرى نحو ٢٣,٢٨٩ مليون جنيه، متضمناً:

ج/١- نحو ٢,٩٢٥ مليون جنيه تكلفة مشروع إعادة تأهيل فرن الصهر لإنتاج السليكات بمصنع المستخلصة، الذي لم يتم استلامه من الشركة المنفذة لوجود عيوب في التنفيذ والموضوع محل نزاع قضائي أمام محكمة أول درجة بالدعوي رقم ٢٠٠٨/٣٨٧١ مدني كلي ، علي الرغم من صدور حكم في ٢٠٢٣/١٠/٢٥ لصالح الشركة في الدعوى الأصلية بأن يؤدى للشركة نحو ١,٢١ مليون جنيه بالإضافة إلى فوائد قانونية بنسبة ٥% اعتباراً من ٢٠٠٤/٤/١ واستأنفت شركة الغرابلي الحكم بالدعوى رقم ٧٩/١١٢٩٣ق .
يتعين المتابعة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما ينتهي إليه النزاع القضائي .

ج/٢- بلغ رصيد قرض اتحاد العاملين المساهمين في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٢,٢٦٠ مليون جنيه، هذا وقد نص العقد المبرم بين الشركة والاتحاد في ٢٠١٨/٩/١٢ على الربط بين تحصيل قيمة قسط القرض وتوزيعات أرباح الشركة التي يتحصل عليها الاتحاد مما ترتب عليه عدم تحديد مدة للانتهاء من سداد أقساط القرض هذا وقد قامت الشركة بتحصيل ٤٠٠ الف جنية فقط من حصة اتحاد المساهمين عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ المقررة وفقا لقرار الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٥/١/٢٨ البالغة نحو ٥٠١ الف جنية علي الرغم من قيام اتحاد المساهمين برهن الاسهم موضوع القرض لصالح الشركة .
يتعين اتخاذ اللازم لتحصيل القيمة المشار اليها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج/٣- نحو ٦٨٥ ألف جنيه قيمة خامات معارة لشركات شقيقة يرجع بعضها لعام ٢٠١٥ (نحو ٦٧٦ الف جنية باسم شركة الاسكندرية للزيوت ، نحو ٩ الف جنية باسم شركة ابو الهول المصرية) ٠

يتعين اتخاذ اللازم نحو استعادة تلك الخامات ٠

ج/٤- نحو ٥٢٠ الف جنية باسم / شركة الكنانة للانشاءات والمقاولات العامة يمثل قيمة مصروفات وعمولات بنكية للاعتماد الخاص بشراء كمية ٥٨٧,٥ طن زيت عباد الشمس خام بسعر ٨٥٥ $ للطن حيث لم يلتزم بالتوريد ٠

يتعين اتخاذ الاجراءات القانونية قبل المورد لاستيداء تلك المبالغ والغرامات وقيمة الفوائد المفقودة وفقا لما يقضي به البند الحادي عشر من العقد المبرم معه بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٣ ٠

ج/٥- نحو ٢٤٧ ألف جنيه باسم/ الشركة الفرعونية للنقل والتجارة يمثل قيمه عجز بضائع تم تحميله عليها عن الأعوام من ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨ وهي محل نزاع قضائي وقدرت الشركة الانخفاض في قيمتة بنحو ١٢٤ الف جنية ، وقد تبين أن المديونية تتضمن نحو ١٥٦ ألف جنيه قيمة ١٥٧٦ كرتونة زيت تمويني سبق تحريزها عام ٢٠١٦ بموجب القضية رقم ٥٣٥٦ لسنة ٢٠١٦ جنح مينا البصل تم ربطها مديونية علي الشركة المذكورة وصدر قرار النيابة العامة بتسليم البضاعة إلى شركة الإسكندرية للمجمعات الاستهلاكية التي حررت شيك رقم ٧٢٩٦٧٣ مؤرخ في ٢٠١٧/١٢/٣ بنحو ١٢٥ ألف جنيه بعد خصم ٣١ ألف جنيه مصروفات إدارية وتم اخطار الشركة بذلك بموجب كتابها في ٢٠١٨/١/٣٠ ولم يتم استلام وتحصيل الشيك حيث تم استخراج الشيك باسم الشركة العامة لتجارة الجملة، وما زالت القضية أمام لجنة فض وتسوية المنازعات بالشركة القابضة وقد قدرت الشركة الانخفاض في قيمتها بنحو ١٢٤ الف جنيه ، هذا ولم تقم الشركة بتنفيذ الحكم الصادر لصالحها في ٢٠٢٢/٣/٢٩ بالزام الشركة الفرعونية بسداد نحو ١٥٣ الف جنية مع فائدة قانونية بواقع ٥% من تاريخ الحكم وحتي تمام السداد والذي لم تقم الشركة بتنفيذه حتي تاريخة ٠

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وتحصيل الشيك المشار إليه و دراسة الانخفاض في القيمة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

ج/٦- نحو ٥٨ الف جنية باسم الشركة المصرية لتجارة الجملة منذ سنوات قيمة زيت تمويني محرز لم تنتهي الشركة من اجراءات فك الحرز حتي تاريخة ٠

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لفك الحرز ٠

ج/٧- نحو ١٧٠ ألف جنيه بما يعادل ٥٦٠٤ دولار أمريكي قيمة غرامات أرضيات وحاويات "توكيل ميرسك" اعتماد مستندي ، والتي أسفر التحقيق الداخلي عن تسبب بنك التنمية والعمال المصري في تلك الغرامة وتم اقامة الدعوي رقم ٥١٣١ لسنة ٢٠٢٤ م.ك شرق الاسكندرية.

يتعين المتابعة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما ينتهي إليه النزاع القضائي ودراسة الانخفاض في القيمة في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج/٨- نحو ١٤٩ ألف جنيه جزء من تكلفة إنشاء شبكة الصرف الصناعي لمصنع المستخلصة أحد مصانع الشركة التي اتخذ قرار بإيقافه، وقامت الشركة بتسوية المبلغ المذكور على الأرصدة المدينة في حينه **(وعند اعداد القوائم المالية النهائية الواردة للإدارة برقم (٥٨٠) في ٢٠٢٥/١١/٦ قامت الشركة بإلغاء الانخفاض المقدر بكامل القيمة خلال العام المالي ضمن القوائم المالية الواردة للادارة برقم (٢٦١) في ٢٠٢٥/٨/٢١ دون مبرر وعلي الرغم من تحفظ أعضاء لجنة المراجعة علي ذلك بجلسة مجلس الادارة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٤).**

يتعين الافادة وإجراء التسويات اللازمة.

ج/٩- نحو ٩١ الف جنية باسم شركة مصر للتامين عن حريق قسم إنتاج الزيت بمصنع محرم بك بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٦ ، وقد تضمنت الايضاحات المتممة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بان قيمة الخسائر الناتجة عن ذلك الحريق وفقا لاخر تقييم لخبير شركة مصر للتامين بلغ نحو ٤٦٩ الف جنية ولم تتمكن الشركة من تحصيل قيمة التعويض المستحق حتي تاريخة كما لم تقم بدراسة الانخفاض في تلك القيمة.

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة حيال هذه المديونية ودراسة الانخفاض في القيمة في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

ج/١٠- نحو ٧١ ألف جنيه عهدة طرف أشرف محمد خميس لم يتم تسويتها وأقامت الشركة بشأنها دعوى الاستئناف رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠٢٣ عمالية وقضي برفضها وقد استنفذت الشركة كافة مراحل التقاضي كما جاء لردها علي تقرير السيد مراقب الحسابات علي القوائم المالية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ **(وعند اعداد القوائم المالية النهائية الواردة للادارة برقم (٥٨٠) في ٢٠٢٥/١١/٦ الغت الشركة الانخفاض المقدر بكامل القيمة الذي تضمنته القوائم المالية الواردة للادارة برقم (٢٦١) في ٢٠٢٥/٨/٢١ دون مبرر وعلي الرغم من تحفظ أعضاء لجنة المراجعة علي ذلك بجلسة مجلس الادارة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٤).**

يتعين الافادة وإجراء التسويات اللازمة.

٦. عدم إجراء مطابقة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية للتحقق من صحة الأرصدة الدائنة البالغة نحو ١٤٩,٨٥١ مليون جنيه (بالحساب الحسابات الدائنة لدي الشركة القابضة) ، ونحو ١,٠٥٠ مليون جنيه (بالحسابات الدائنة الاخري – كوبون اسهم) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

يتعين إجراء المطابقة المشار إليها وإجراء التسويات اللازمة ومراعاة اثر ذلك القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

٧. تتضمن الارباح المرحلة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ٥ر١٩ مليون جنيه قيمة اسهم مجانية طبقا لقرار الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٥/١/٢٨ لم توزع حتي تاريخه لرفض الاداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار زيادة راس المال بهذه القيمة لعدم استيفاء الاشتراطات اللازمة حتي تاريخه كما جاء تفصيلا بتقريرنا الصادر للشركة برقم ٣٤٠ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٢ وقد تبين ادراج ذلك المبلغ ضمن الارباح القابلة للتوزيع بقائمة التوزيعات المقترحة بالمخالفة لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته حيث انها اصبحت حقا اصيلا للمساهمين فقط .

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشان .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٨. بلغ اجمالي قيمة الموردون و أوراق الدفع والدائنون في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١٤٥,٧٤٧ مليون جنية وقد تبين بشأنه ما يلي :-

أ- ظهر رصيد الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ دائناً نحو ٥,٨٣٤ مليون جنيه (يتضمن ربط شهر يونية ٢٠٢٥ بنحو ٢,٥٨٥ مليون جنيه) بفرق بالزيادة يبلغ نحو ٣,٢٤٩ مليون جنيه على الرغم من عدم وجود أية مديونيات على الشركة قبل الهيئة طبقاً للشهادة الصادرة بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٦، وقد سبق توصيتنا بتقاريرنا السابقة بمراجعة الربط الشهري من قبل خبير متخصص، ولم تستجب الشركة وقد تبين استمرار الشركة في أخطائها عند احتساب التأمينات الاجتماعية المستحقة نورد ما أمكن حصره منها فيما يلي:

- تم صرف مكافأة عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بمبلغ نحو٨ مليون جنيه وفقا لقرار الجمعية العامة للشركة جلسة ٢٠٢٥/١/٢٨، ولم يتم اثبات استحقاق حصة الشركة في التأمينات عنها بنحو ١,٥٠٠ مليون جنيه وفقاً لأحكام القانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بنسبة ١٨,٧٥%.

- تبين صرف نحو ٦,٣٣٦ مليون جنيه تمثل ٢٠ يوم منح مناسبات خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، دون خصم حصة العامل عنها أو اثبات استحقاق حصة الشركة عليها بنحو ١,١٨٨ مليون جنيه بالمخالفة للمادة (٨) من القانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ الذي أدرج ضمن اجر الاشتراك المكافآت الجماعية.

- تبين صرف نحو ١,٢٠١ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتي ٢٠٢٥/٤/٣٠ لبعض العاملين السابقين الحاصلين علي اجازات باجر كامل (مرضية ، اصابات) دون استرداد تلك المبالغ منهم بعد صرفها لهم من الهيئة العامة للتامينات وفقا لما انتهت الية اللجنة المشكلة من قبل السيد / العضو المنتدب – الرئيس التنفيذي بتقريرها المؤرخ في ٢٠٢٥/٦/٢٥ .

يتعين البحث ومعالجة أوجه القصور في منظومة التأمينات وإجراء التصويبات اللازمة لما لذلك من أثر على القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

ب- ظهر رصيد مصلحة الضرائب المصرية (كسب عمل) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بنحو ٩٢٠ الف جنيه في حين بلغت ضريبة كسب العمل المستحقة عن شهر ٢٠٢٥/٦ نحو ٦١٣ الف جنية بفرق بالاقل بنحو ٣٠٧ الف جنية تبين بشانة ما يلي:-

- تم تحميل مصروفات العام بنحو ٦٦٣ الف جنية قيمة فروق فحص ضريبة كسب عمل عن سنوات ٢٠١٩ حتي ٢٠٢٢ بالمخالفة لما تقضي به المادة رقم (١٤) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتي تنص علي :

"وعلي اصحاب الاعمال والملتزمين بدفع الايراد سداد ما يستحق من فروق الضريبة وذلك كله دون الاخلال بحقهم في الرجوع علي الممول بما هو مدين به" ، مما يستلزم معه تحديد من يتم الرجوع عليه لاستيداء تلك المبالغ .أ حر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تحميل كامل قيمة مرتبات وبدلات اعضاء مجلس الادارة البالغه نحو ١,٩٣٦ مليون جنيه بحساب الاجور النقدية بالخطا وصحتة حساب مكافات لغير العاملين ٠

يتعين البحث ومعالجة أوجه القصور في تطبيق قانون الضريبة علي الدخل وإجراء التصويبات اللازمة في ضوء بحث الفرق المشار الية لما لذلك من أثر على القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

ج- بلغ رصيد المصروفات المستحقة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٢٤,٧٨٣ مليون جنيه تبين بشانة ما يلي:-

- تضمنت الايجارات المستحقة نحو ٢٢,١٣٧ مليون جنيه تم اثبات استحقاقها خلال السنوات السابقة **(وعند اعداد القوائم المالية النهائية الواردة للادارة برقم (٥٨٠) في ٢٠٢٥/١١/٦ قامت الشركة بالغاء المحمل ضمن القوائم المالية الواردة للادارة برقم (٢٦١) في ٢٠٢٥/٨/٢١ خلال العام المالي الحالي البالغ نحو ١٢ مليون جنية دون مبرر وعلي الرغم من تحفظ أعضاء لجنة المراجعة علي ذلك بجلسة مجلس الادارة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٤)** مقابل حق الانتفاع عن اراضي مصنع محرم بك بنقص قدره نحو ٧١,٤١٤ مليون جنيه عن قيمة الحكم النهائي الصادر في ٢٠٢١/١٢/١٥ في الاستئناف رقم ٧٦/١٧٤٧ق بالزام الشركة بسداد نحو ٩٣,٥٥١ مليون جنيه عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ وصدور حكم محكمة النقض في ٢٠٢٥/٥/٦ بعدم قبول الطعن وبما لا يدع مجالا للشك من التزام الشركة بسداد كامل مبلغ الحكم ٠

كما بلغت قيمة حق الانتفاع وفقا لاخر مطالبة من محافظة الاسكندرية في ٢٠٢٣/١٢ نحو ٤٠١ مليون جنيه حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ هذا وقد تضمنت قيمة حق انتفاع عن القطعة الاولي البالغ مساحتها ٦٠٤٢ م٢ والتي صدر بشانها حكم محكمة الاستئناف رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق بعدم احقية المحافظة في المطالبة بحق انتفاع عنها ٠

يتعين إجراء التسويات اللازمة باثبات استحقاق محافظة الاسكندرية بحق الانتفاع عن قطع الاراضي البالغ مساحتها ١٦٨٢٥ م٢ ، ٢٠٥٥٢ م٢ حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠ لما لذلك من أثر على القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

- تضمنت الاجور المستحقة نحو ١٠٠ الف جنيه قيمة مكافاة ميزانية دون موافقة مجلس إدارة الشركة علي ذلك، وكذا دون تحديد قيمة حصة الشركة في التأمينات الاجتماعية عنها.

يتعين العرض على الجمعية العامة مع تحديد حصة الشركة في التأمينات الاجتماعية ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩. بلغ رصيد المخصصات في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣,١٠٥ مليون جنية **ونري عدم كفايتها** حيث تبين بشأنه ما يلي :-

أ- لم تتضمن دراسة مخصص ضرائب متنازع عليها اية مبالغ لمقابلة فروق ضريبة القيمة المضافه عن الفتره من ٢٠٢٠/١٢ حتي ٢٠٢٤/٦/٣٠ البالغه نحو ٤٢,٧٢٤ مليون جنيه وفقا لنموذج ١٥ ضرائب الوارد في ٢٠٢٥/٦/١ وقد قامت الشركة بالطعن علي القيمة الوارده به فى ٢٠٢٥/٦/١٤ .

يتعين اجراء الدراسة اللازمة بتلك الفروق وتكوين المخصص اللازم وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والالتزامات والاصول المحتملة".

ب- لم تتضمن قيمة مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١,٨٨٣ مليون جنيه لمقابلة نزاع تهرب ضريبي رغم ادراجه بمذكرة القطاع القانونى في ٢٠٢٥/٨ لدراسة المخصصات والتي اوضحت صدور حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٧٧/١٣٧٠٨٤ ق بجلسة ٢٠١٢/٧/١٢ بالزام الشركة بسداد تلك القيمة **(وعند اعداد القوائم المالية النهائية الواردة للادارة برقم (٥٨٠) في ٢٠٢٥/١١/٦ قامت الشركة بالغاء المحمل ضمن القوائم المالية الواردة للادارة برقم (٢٦١) في ٢٠٢٥/٨/٢١ خلال العام المالي الحالي البالغ نحو ١,٨٨٣ مليون جنية دون مبرر وعلي الرغم من تحفظ أعضاء لجنة المراجعة علي ذلك بجلسة مجلس الادارة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٤)** .

ج- لم يتضمن مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١,٣١٧ مليون جنيه لمقابلة نزاعات عمالية صدر بها احكام نهائية رغم ادراجه بمذكرة القطاع القانونى في ٢٠٢٥/٨ لدراسة المخصصات **(عند اعداد القوائم المالية النهائية الواردة للادارة برقم (٥٨٠) في ٢٠٢٥/١١/٦ قامت الشركة بالغاء المحمل ضمن القوائم المالية الواردة للادارة برقم (٢٦١) في ٢٠٢٥/٨/٢١ خلال العام المالي الحالي البالغ نحو ٨٠٦ الف جنية دون مبرر وعلي الرغم من تحفظ أعضاء لجنة المراجعة علي ذلك بجلسة مجلس الادارة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٤)**

يتعين موافاتنا بصورة الحكم المشار الية للتحقق من صحة المبلغ المدرج بمذكرة القطاع القانونى وإجراء التصويب اللازم لما لذلك من أثر على القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

١٠. لم تتضمن القوائم المالية بعض المبالغ نوردها فيما يلي:-

أ- نحو ٢,٧٥٢ مليون جنيه (قيمة حكم الاستئناف النهائي في الدعوي رقم ٨٠/١١٣١ ق في ٢٠٢٤/٥/٧ لصالح وزارة المالية بالزام الشركة بسداد مبلغ قدره ١,٥٢٩ مليون جنيه كضريبة دمغة نسبية ، ونحو ١,٢٢٣ مليون جنيه قيمة الفوائد القانونية البالغة ٤% من تاريخ المطالبة القضائية في ٢٠٠٥ حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠) **وعند اعداد القوائم المالية النهائية الواردة للادارة برقم (٥٨٠) في ٢٠٢٥/١١/٦ قامت الشركة بالغاء المحمل**

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ضمن القوائم المالية الواردة للادارة برقم (٢٦١) في ٢٠٢٥/٨/٢١ خلال العام المالي الحالي البالغ نحو ١,٥٢٩ مليون جنية دون مبرر وعلي الرغم من تحفظ أعضاء لجنة المراجعة علي ذلك بجلسة مجلس الادارة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٤ .

ب- نحو ٢,٥٩٠ مليون جنيه باقي قيمة حكم الاستئناف النهائي في الدعوي رقم ٢٠٢٢/٤٦٠٨ في ٢٠٢٤/٩/٢٦ لصالح شركة الصرف الصحي بالاسكندرية بالزام الشركة بسداد نحو ٤,٩٩٠ مليون جنيه و الفوائد القانونية – بعد اخذ قيمة المخصص السابق تكوينة خلال السنوات السابقة البالغ قيمتة نحو ٢,٤ مليون جنية – **وعند اعداد القوائم المالية النهائية الواردة للادارة برقم (٥٨٠) في ٢٠٢٥/١١/٦ قامت الشركة بالغاء المحمل ضمن القوائم المالية الواردة للادارة برقم (٢٦١) في ٢٠٢٥/٨/٢١ خلال العام المالي الحالي البالغ نحو ٢,٦ مليون جنية دون مبرر وعلي الرغم من تحفظ أعضاء لجنة المراجعة علي ذلك بجلسة مجلس الادارة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٤**

ج- نحو ١,٧٥٧ مليون جنيه قيمة مقايسات و نحو ١٤ ألف جنيه مقابل سحب عينات مستحقة لشركة مياه الشرب والصرف الصحي بالاسكندرية وفقا لخطابها المؤرخ في ٢٠٢٥/٨/١١.

د- نحو ٧٢٢ الف جنيه باقي قيمة المديونية المستحقة للجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بشركة نفرتيتي وفقا للحكم الاستئنافي في الدعوي رقم ٢٠٠٠/١٣١٣ الصادر في ٢٠١٠/١١/٢٧ (قيمة الحكم مبلغ ١١٩٦٩٩٧ جنيه - الحسابات الدائنة مبلغ ٤٧٥٣٤٠ جنيه) **وعند اعداد القوائم المالية النهائية الواردة للإدارة برقم (٥٨٠) في ٢٠٢٥/١١/٦ قامت الشركة بالغاء المحمل ضمن القوائم المالية الواردة للادارة برقم (٢٦١) في ٢٠٢٥/٨/٢١ خلال العام المالي الحالي البالغ نحو ٧٢٢ الف جنية دون مبرر وعلي الرغم من تحفظ أعضاء لجنة المراجعة علي ذلك بجلسة مجلس الادارة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٤ .**

ه- نحو ٣٥٠ الف جنيه قيمة فروق فحص ضريبة قيمة مضافه خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧ حتي ٢٠٢٠/١١ وفقا لنموذج ٣ سداد في ٢٠٢٥/٧/٢٣.

و- نحو ١٨٠ الف جنيه قيمة الحكم الصادر في ٢٠٢٥/١/٢٧ لصالح السيد/ مصطفي امين شمخ في الدعوي رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٢٤ مدني كلي تعويضات .

ز- نحو ٦١ الف جنيه قيمة حق انتفاع وفقا للحكم الصادر في ٢٠٢٤/٢/٢٨ لصالح السيد/ حمدي عبد الرازق في الدعوي رقم ٢٩٥٠ لسنة ٧٩ ق .

ح- مبلغ ٣٠٥٦١ جنية للشركة الفرعونية للانشاءات وفقا للحكم الاستئنافي الصادر في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ٧٧ ق صادر في ٢٠٢٣/١/٥ كفروق نقل بضائع.

يتعين البحث وإجراء التصويبات اللازمة لما لذلك من أثر على القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ط- تبين صدور احكام قضائية لصالح بعض العاملين بالشركة بضم العلاوات وصرف بعض الفروق المالية بعدد ١٣ قضية وفقا لبيان الشئون القانونية في ٢٠٢٥/٩/٣ وقد قام القطاع القانوني بمخاطبة القطاع الاداري في ٢٠٢٥/٨/٢٥ لتحديد القيم المالية وتم الرد من القطاع الاداري في ٢٠٢٥/٩/٧ بعجزه عن احتساب قيمة هذه العلاوات واقترح الاستعانة بخبير لاحتسابها .

يتعين حصر كافة الاحكام الصادرة لصالح العاملين بالشركة وتحديد قيمة الفروق المالية عنها و إجراء التصويبات اللازمة لما لذلك من أثر على القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

١١. قامت الشركة بتحميل مصروفاتها خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بنحو ٢,٥٦٩ مليون جنيه لحساب الأرصدة الدائنة (قيمة المساهمة التكافلية) بالخطا في حين بلغت صحتها نحو ٩,١٤١ مليون جنيه بنقص قدره نحو ٦,٥٧٢ مليون جنيه بالمخالفة للبند (تاسعا) من المادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ والذي نص على:

" تاسعاً: مساهمة تكافلية بواقع اثنين ونصف في الألف من جملة الإيرادات السنوية للمنشآت الفردية والشركات أياً كانت طبيعتها أو النظام القانوني الخاضعة له والهيئات الاقتصادية ولا تعد هذه المساهمة من التكاليف واجبة الخصم في تطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل، ويتم تحصيلها وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون" ويرتبط بذلك انه يستحق علي الشركة نحو ٤٠,٥١٩ مليون جنيه منذ تطبيق احكام القانون المشار اليه في يوليو ٢٠١٨ وحتي ٢٠٢٤/٦/٣٠ وقد بلغ اجمالي تسديدات الشركة نحو ٦,٣٨٧ مليون جنيه فقط.

وعليه تكون اجمالي المبالغ غير المعلاه لصالح الهيئه العامة للتامين الصحي الشامل حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٤٠,٧٠٤ مليون جنيه .

يتعين اجراء التصويب اللازم وفقا لاحكام القانون المشار الية ومراعاة اثر ذلك علي الحسابات المختصة لما لذلك من أثر على القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

١٢. لم تتضمن المصروفات نحو٢٦٦ الف جنيه قيمة ثلثي المصروفات القضائية في الدعوي الاساسية عن الحكم الصادر في الدعوى ٤٦٠٨ سنة ٢٠٢٤ في ٢٠٢٤/٩/٢٦ (تم السداد في ٢٠٢٥/٧ المدة القانونية للاستفادة من خصم الثلث) ونحو٣١٦ الف جنيه كامل المطالبة القضائية في الدعوى الفرعية لتلك الدعوي (لعدم السداد في المدة القانونية) .

يتعين اجراء التسويات اللازمة ومراعاة اثر ذلك علي القوائم المالية في٢٠٢٥/٦/٣٠ .

١٣. تم تحميل مصروفات العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بمبلغ مليون جنية قيمة المكافاة المنصرفة للسادة رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المقررة عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وفقا لقرار الجمعية العامة للشركة جلسة ٢٠٢٥/١/٢٨ الصادر بالمخالفة لاحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وقد تبين بشانها مايلي :-

أ- تم صرف هذه المبالغ من خارج حساب التوزيع بالمخالفة لما تقضي به المادة (٨٨) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاتة التي تنص علي :

"يبين نظام الشركة كيفية تحديد مكافاة اعضاء مجلس الادارة......"

بالمخالفة للمادة ٣٤ من النظام الاساسي للشركة علي :

"تتكون مكافاة مجلس الادارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة ٥٦ من النظام"

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد نصت المادة ٥٦ من النظام الاساسي للشركة علي :
"الارباح القابلة للتوزيع هي الارباح الصافية مستنزلا منها ما يكون قد لحق براس مال الشركة من خسائر في سنوات سابقة وبعد تجنيب الاحتياطيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة وتوزع علي النحو التالي:.....
يخصص بعد ما تقدم ١٠% علي الاكثر من الباقي لمكافاة مجلس الادارة ."

وبذلك يكون قد حدد القانون والنظام الاساسي بالشركة صرف مكافاة مجلس الادارة من حساب التوزيع فقط .

ب- تبين قيام السيد/ العضو المنتدب "الرئيس التنفيذي" وفقا للقرار الاداري الصادر في ٢٠٢٥/٢/٣ بتحديد نصيب كل عضو من اعضاء المجلس بما لا يتفق مع ما تهدف اليه المادة ٧٤ من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاتة بالفصل بين السلطات المختلفة والتي تنص علي :

"لا يجوز لاعضاء مجلس الادارة التصويت علي قرارات الجمعية العامة لتحديد رواتبهم ومكافاتهم "

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويب الوضع وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

١٤. تم تحميل مصروفات العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بنحو ٤٣٣ الف جنية قيمة ضرائب كسب العمل علي مرتبات و مكافات السادة رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة خلال العام المالي حيث قامت بصرف كامل المبالغ المقررة لسيادتهم دون خصم الضريبة المستحقة منهم مستنده الي قرارات الجمعيات العامة للشركة رغم ان تلك القرارات نصت علي صرف تلك المبالغ كمبلغ مقطوع وليست صافية .

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن .

١٥. بلغت قيمة المبيعات خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ نحو ٣,٦٤٦ مليار جنيه ـ بنسبة ٥٨ % من قيمة المبيعات المستهدفة بالموازنة التقديرية للعام المالي ـ منهم نحو ٣,٠٢٤ مليار جنيه قيمة مبيعات زيت منظومة التموين وبنسبة ٨٣% من اجمالى المبيعات بينما تراوحت نسبة تحقيق هدف المبيعات لباقى المنتجات خلال ذات الفترة مابين ١% - ٦٥% ، وتجدر الاشارة الي انه بلغت مبيعات الشركة من صنف الزيت المحمض خلال العام المالي نحو ٧٨,٥٣٠ مليون جنية (٢٦٣١ طن) في حين لم تستهدف الموازنة بيع اية كميات من ذلك الصنف .

الامر الذي ادي الي تحقيق الشركة لصافي ربح قدرة نحو ٢,٥٦٤ مليون جنية بنسبة ٢,٥ % من صافي الربح المستهدف بالموازنة التقديرية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ البالغ نحو ١٠١,١٧٤ مليون جنية .

يتعين العمل على تنشيط مبيعات الشركة وفتح اسواق جديدة بما ينعكس على نتائج الاعمال .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٦. بفحص قوائم تكاليف الانتاج للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تلاحظ مايلي :-

أ- وجود انحراف غير ملائم (سالب) بنحو ٣,٣١٣ مليون جنيه في استخدام بعض الخامات الرئيسية والمساعدة والعبوات بمصانع الشركة المختلفة منها نحو ١,٩٥٠ مليون جنيه تخص مصنع المنظفات أدرجتها الشركة ضمن التكاليف الإدارية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ، وانحراف ملائم (موجب) بنحو ٢٨,٣٨٠ مليون جنيه على الرغم من قيام الشركة بإعادة النظر في المعدلات المستخدمة للخامات المساعدة من خلال اللجنة المشكلة لهذا الغرض وتم العمل بالمعدلات الجديدة اعتباراً من ٢٠٢٤/١٠/١ويتصل بذلك وجود انحراف غير ملائم في معدل استخدام العبوات بلغ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٦٤١ ألف جنيه ادرجتها الشركة ضمن مصاريف البيع والتوزيع مقابل نحو ٢٠٠ ألف جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ ولم نقف علي طبيعة هذا الانحراف وسبب تعليته علي مصاريف البيع والتوزيع .

يتعين الدراسة واعداد التسويات اللازمة في ضوءها وبحث أسباب تلك الانحرافات والعمل على تلافيها مع متابعة مدى تمشي المعدلات النمطية الجديدة مع النتائج الفعلية المحققة.

ب- عدم تحميل قوائم تكاليف منتجات المنظفات السائلة بمصنع محرم بك بتكلفة المادة المالئة (المياه) البالغ كميتها خلال العام المالي نحو ٣٩٦ طن .

يتعين اجراء التصويب اللازم لاظهار قوائم التكاليف وحسابات المخزون على حقيقتها لما لذلك من اثر على نتائج الاعمال في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

١٧. لم يتم الافصاح عن بعض الاحداث والمعاملات الهامة من اجل تفهم التغيرات في المركز المالي واداء الشركة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية ومن ذلك مايلي :-

أ- تغيير السياسة المحاسبية المتبعة في شان مكافاة العاملين بالشركة عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ حيث لم يتم ادراجها ضمن مصروفات العام ، علي خلاف المتبع بشانها خلال الاعوام السابقة بادراجها ضمن المصروفات الادارية والعمومية والبالغ قيمتها نحو ٨ مليون جنية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ **وعلي الرغم من تحفظ أعضاء لجنة المراجعة علي ذلك بجلسة مجلس الادارة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٤** مما يتطلب اجراء بعض الإفصاحات والتعديلات علي ارقام المقارنة وفقا لما تقضي به الفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء" .

ب- نتائج أعمال القطاعات التشغيلية وفقاً لمتطلبات الفقرة رقم (٢٠) معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) "القطاعات التشغيلية" بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ج- لم تفصح الشركة عن قيمة عجز الزيت الخاص بمقاول النقل السيد/ حنفي السيد محمود البالغ نحو ٥٢,١٠٧ مليون جنية قيمة ٨٣٥٠٨ كرتونة خلال الفترة من ٢٠٢٥/٩/١٥ حتي ٢٠٢٥/٩/٣٠ بالمخالفة لما تقضي به الفقرة (٢٢) من معيار المحاسبة المصري رقم (٧) "الاحداث التي تقع بعد الفترة المالية" .

يتعين اتخاذ ما يلزم طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٨. نظام الرقابة الداخلية بالشركة يحتاج مزيد من التدعيم والتطوير بما يمكن من إحكام الرقابة على أنشطة الشركة وأصولها، خاصة فيما يتعلق: تعديل وتطوير اللائحة المالية للشركة- عدم وجود إدارة للمراجعة الداخلية- الدورة المستندية لاستبدال أجزاء من الأصول الثابتة وما يرتبط بها من إجراءات مخزنية – طرق حفظ وأرشفة المستندات- ضعف الالتزام بنصوص اللائحة المالية والشروط التعاقدية مع بعض الجهات الخارجية حيث تبين قيام امناء الخزائن بتوريد بعض المبالغ للبنوك تفوق قيمة التامين عليهم ضد خطري خيانه الامانة و السرقة بالاكراه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بالمخالفة لما تقضى به المادة (٧) من اللائحة المالية للشركة وكذا عدم التزام الشركة بسحب الكميات التعاقدية مع الشركات الموردة للغاز الطبيعي خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بالمخالفة للبنود التعاقدية مما قد يعرضها للغرامات وفقا لما تقضي به العقود مع تلك الشركات - ضعف الرقابة على الزيوت .

يتعين معالجة أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية حفاظاً على أصول الشركة.

١٩. بلغ ما أمكن حصره مما تحملته الشركة قيمة استضافة فنادق وفواتير مطاعم للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بنحو ١٩٥ ألف جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ، دون العرض على الجمعية العامة.

يتعين العرض على الجمعية العامة العادية.

٢٠. تم اعداد قائمة توزيعات الأرباح المقترحة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بالمخالفة لأحكام قانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما حيث تم ادراج كامل قيمة الأرباح المرحلة البالغة نحو ٢١,٠٢٣ مليون جنية ضمن الأرباح القابلة للتوزيع دون استبعاد نحو ١٩,٥ مليون جنية (المتبقي من رصيد اول المدة – حيث سبق إدراجه بقائمة توزيعات الأرباح عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/٦/٣٠ وصدر بشأنه قرار من الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٨ عند اعتماد القوائم المالية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ باستخدامه في توزيع اسهم مجانية علي المساهمين بواقع سهم مجاني لكل عشرة اسهم - ووفقا لما تقضي به المادة رقم (١٩٤) من اللائحة التنفيذية فان الأرباح القابلة للتوزيع هي الأرباح الصافية مستنزلا منها ما يكون قد لحق برأسمال الشركة من خسائر في سنوات سابقة كما أوضحت المادة (١٩١) من ذات اللائحة ان الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي تباشرها الشركة خلال السنة المالية وذلك بعد خصم التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح .
ومما سبق يتضح قيام الشركة بإدراج نحو ١٩,٥ مليون جنية تخص المساهمين فقط بالأرباح القابلة للتوزيع ضمن قائمة التوزيعات المقترحة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بالمخالفة لأحكام القانون المشار الية حيث تقتصر الأرباح القابلة للتوزيع علي الارباح الصافية الناتجة عن اعمال العام الحالي مضافا اليها التعديلات التي تمت علي حساب الأرباح المرحلة خلال العام تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء" .

يتعين إعادة تصوير قائمة التوزيعات المقترحة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بما يتوافق مع القانون المشار الية ولائحته التنفيذية .

فقرة الرأى

وفيما عدا تأثير ما تقدم، فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها مع الإيضاحات المتممة تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها في ٢٠٢٥/٦/٣٠، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقرة توجيه الانتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً على القوائم المالية نوجه الانتباه إلى:

٢١. عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض المستحق عن نزع ملكية مساحة من أرض مصنع علف القباري البالغة ١٧٦٦ م٢، وما عليها من مباني، والمقدر بنحو ٣١٥ ألف جنيه طبقاً لقرار اللجنة الابتدائية لتقدير أثمان الأراضي بإدارة مراقبة نزع الملكية في ١٩٩١/٢/١٩.

يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل التعويض المستحق للشركة.

٢٢. ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٣,٠٤٢ مليون جنيه قيمة الأصول الصادر بشأنها قرار جمعية عامة غير عادية في ٢٠١٧/١٠/١٩ بالموافقة على اتخاذ إجراءات بيعها والمتمثلة في ماكينة مارجرين ووحدة توليد هيدروجين وأرض الشونة بمساحة ٦٢٥٨ م٢ ، وتجدر الإشارة إلى طرح أرض الشونة فقط للبيع بالمزايدة العلنية بالمظاريف المغلقة جلسة ٢٠٢٤/٢/١٣ والتي انتهت إلى إلغاء المزاد بسبب عدم الوصول إلى الأسعار المماثلة بذات المنطقة.

يتعين تنفيذ قرار الجمعية العامة غير العادية واتخاذ اللازم نحوالتصرف في هذه الأصول.

٢٣. تضمنت المصروفات الادارية والعمومية نحو ٥٣,٢٨٥ مليون جنيه تمثل تكاليف الطاقة غير المستغلة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، منها نحو ٣٣,٣٨٣ مليون جنيه تخص مصنع محرم بك، ونحو ١٩,٩٠٢ مليون جنيه تخص مصنع دمنهور.

يتعين وضع الخطط اللازمة نحو الاستفادة من الطاقة غير المستغلة لما لذلك من أثر على أداء الشركة ونتائج الاعمال .

٢٤. قامت الشركة بصرف مستحقات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من ممثلي الشركة القابضة للصناعات الغذائية لشخصهم بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣، وكذا قرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتوريد المبالغ المقررة للسادة ممثلي الشركة القابضة في عضوية مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة، وذلك بموجب المذكرة المعروضة على مجلس الإدارة برقم ٦ في ٢٠١٩/٨/١٥.

يتعين الالتزام بأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ وقرار مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية .

٢٥. أفصحت الشركة بالإيضاح رقم ٢٧ عن تكلفة الاشتراطات البيئية البالغة نحو ٢,٢٠٤ مليون جنيه، وقد تلاحظ بشأنها ما يلي:

أ- لم تقم الشركة بتبويب تكاليف البيئة، كتكاليف ثابتة ومتغيرة وكذا تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة.

ب- تبين قيام الشركة ببيع كمية ٤٨٥ طن مخلفات تراب تكرير بالمخالفة لاحكام قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ واحكام قانون تنظيم ادارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ حيث تم بيعه لبعض العملاء غير المصرح لهم بالتخلص من المخلفات الخطرة ويتصل بذلك عدم وجود معدلات نمطية لتلك المخلفات الخطرة مما يتعذر معة الرقابة والمتابعة .

ج- سوء حالة محطات الصرف الصناعي بمصانع الشركة وما يترتب عليه من انخفاض الأداء البيني للشركة.

يتعين اتخاذ اللازم و استكمال الإفصاح .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الغذائية

٢٦. تبين صدور حكم لصالح الشركة ضد الشركة المصرية الاوروبية بجلسة ٢٠٢٤/٧/٢٤ بتأييد حق الشركة في الحصول علي مبلغ قدره ١١٣٦٨٠ جنيه .

يتعين حصر كافة الاحكام الصادرة لصالح الشركة واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستيداء حقوق الشركة .

فقرة المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية، وتمسك الشركة نظام تكاليف يحتاج إلى التطوير والتحديث.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية فإن البيانات الواردة به متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريرا في /٢٠٢٥/١٢

مراقب الحسابات
احمد حسنين
(محاسب/ أحمد حسنين محمد سعيد)

وكيل الوزارة
نائب اول مدير الادارة
داليا سامي
(محاسبة/ داليا سامى سوريال)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner